

تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال
الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢م) د/ علاوي محمد لحسن، الأستاذ/ بوروشة كريم

تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

دكتور/ علاوي محمد لحسن(*)

الأستاذ/ بوروشة كريم(**)

ملخص:

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠١٢، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، بالاعتماد على ثلاث متغيرات نقدية تتمثل في معدل الخصم، سعر الصرف والكتلة النقدية M2.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير محدود لكل من معدل الخصم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مما يدل على المساهمة المحدودة لهذين العنصرين في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، بينما عدم وجود أي تأثير للكتلة النقدية M2 على ميزان المدفوعات، يدل على عدم مساهمة العرض النقدي في استعادة التوازن لميزان المدفوعات في الجزائر.

ومنه لا يمكن الجزم بفعالية السياسة النقدية في استعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك راجع لكون مشكلة ميزان المدفوعات في الجزائر هيكلية،

(*) أستاذ محاضر - الاقتصاد الدولي - جامعة ورقلة - الجزائر.

البريد الإلكتروني: elhassen.allaoui@gmail.com

(**) أستاذ مؤقت - ماجستير - مالية دولية - جامعة ورقلة.

البريد الإلكتروني: bouroucha.karim1@gmail.com

بحيث لا يمكن الاعتماد على أدوات السياسة النقدية لمعالجة اختلالات هيكلية.

كلمات مفتاحية:

السياسة النقدية، ميزان المدفوعات، معدل الخصم، تخفيض العملة، الانحدار الذاتي المتجه، الجزائر.

Abstract:

This study is trying to focus on the extent of the efficiency of the monetary policy in the treatment of deficiency in Algerian balance of payments in the period between 1990 - 2012, that using the model of the vector self-regression (VAR), in the accreditation on three monetary elements considering in discount rate, exchange rate and monetary supply.

As, this study attainment into presence of the limited influence from the discount rate and the exchange rate on the Algerian balance of payments, which indicate on the limited participation of this tow element in a treatment of the deficiency of balance payments, however, any presence that is the influence to the monetary supply (M2) on the balance of payments which denote on to back of a participant in monetary supply in retaking the stability of the balance of payments in Algeria.

So, not able to cutting off in efficiency of the monetary policy in retaking the stability of the Algerians balance of payments, because there are structural problems in Algerian economy, that is to say, there is a limited influence of the monetary policy to solve these difficulties.

Key words:

Monetary policy, balance of payments, discount rate, devaluation currency, the vector self-regression, Algeria.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي، وتوجيهه وفق الأهداف المنشودة، وكذلك تصحيح الاختلالات الاقتصادية، حيث يستخدم البنك المركزي هذه السياسة من أجل تنفيذ وتحقيق السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

فالسياسة النقدية هي أحد مكونات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها بغية تحقيق جملة من الأهداف، وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى تبعا لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي السائد، وظروفها واحتياجاتها.

ويعتبر التوازن الخارجي أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، حيث تستخدم هذه الأخيرة عدة أدوات نقدية بغية الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات والعمل على إعادته للوضع التوازني في حالة تعرضه لاختلال، وذلك سواء بطريقة آلية عن طريق قوى السوق، أو عن طريق تدخل السلطات النقدية بواسطة سياسات التكيف.

والجزائر وعلى غرار باقي الدول أرادت تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فاخترت نموذج التخطيط المركزي، والذي يقوم على تدخل الدولة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية، حيث ركزت اهتمامها على الصناعات الثقيلة أو ما يعرف بنموذج الصناعات المصنعة معتمدة في ذلك على جملة من المؤسسات العمومية الكبرى التي أوكلت لها مهام تجسيد وإدارة هذا النموذج.

وقد استطاعت الجزائر وبفضل الموارد المالية المتاحة والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من إنجاز استثمارات ضخمة في مجال الصناعات الثقيلة خلال مختلف المخططات التنموية المتبعة على غرار قطاع الحديد والصلب وقطاع المحروقات، وذلك لما ستركه من آثار إيجابية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة في رأي المنظرين الاقتصاديين آنذاك.

لكن ومع انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات ظهر الاختلال البنيوي للاقتصاد الجزائري كونه يتميز عموماً بالضعف الكبير في تنوع جهازه الإنتاجي من جهة وضعف المردودية من جهة أخرى رغم تلك الإمكانيات الضخمة المسخرة، ويرجع ذلك أساساً إلى فشل السياسات الاقتصادية المعتمدة، وإهمال البعض منها، على غرار السياسة النقدية التي ضلت حيادية طيلة الفترة السابقة، كل هذا أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية للاقتصاد الوطني، خصوصاً على المستوى الخارجي أين برزت مشكلة المديونية الخارجية، والتي كان لها آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، مما أدى بالسلطات وتحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية التي لجأت إليها الجزائر، قصد إعادة هيكلة اقتصادها، إلى إعادة النظر في طريقة تسيير الاقتصاد، والتحول إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، نالت السياسة النقدية حصة الأسد منها؟

انطلاقاً مما سبق سوف تحاول هذه الدراسة معرفة مدى فعالية السياسة النقدية المتبعة في الجزائر في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، ومنه يمكن صياغة الإشكالية العامة على النحو التالي:

«ما مدى تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان
المدفوعات في الجزائر؟».

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث
محاور، المحور الأول تناول تطور المؤشرات النقدية خلال فترة الدراسة، أما
المحور الثاني فيختص بدراسة وتحليل تطور الحسابات الخارجية للجزائر، في
حين المحور الثالث اهتم بدراسة العلاقة السببية بين متغيرات السياسة
النقدية ونتيجة ميزان المدفوعات.

أولاً: تطورات المؤشرات النقدية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢):

١. تطورات الكتلة النقدية:

الكتلة النقدية هي كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية
معينة، يقصد بها (النقود المتداولة) هي كافة أشكال النقود التي يحوزها
الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي
والاجتماعي، وتطور العادات المصرفية في المجتمعات^(١).

وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من المجاميع التالية^(٢):

❖ العرض النقدي (M1): ويتشكل هذا المجمع في الجزائر من
المتاحات النقدية التي تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة
إلى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية الجارية سواء
بالدينار أو بالعمولات الأجنبية.

(١) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف - مدخل تحليلي نظري، دار وائل للطباعة
والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص: ١٨٩.

(٢) لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن
العصرية، بيروت، ٢٠١٠ ص ص: ٢٥٨-٢٦٦.

❖ العرض النقدي (M2): يتكون من العرض النقدي (M1) والودائع لأجل أو ما يعرف بشبه النقد.

❖ العرض النقدي (M3): يتكون من العرض النقدي (M2) مضافا إليه ودائع صندوق التوفير والاحتياط (CNEP).

من خلال الملحق رقم (١) يتبين لنا أن التطورات النقدية خلال هذه الفترة تعكس مباشرة التوجهات النقدية، ويمكن أن نميز بين ثلاث توجهات للسياسة النقدية خلال هذه الفترة، الأول يخص الفترة الممتدة من ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٣ أين كانت توجهات السياسة النقدية خلال هذه المدة نحو التوسع، وهذا ما يبينه معدل نمو الكتلة النقدية M2 خلال هذه المدة والذي فاق العشرين بالمئة، حيث انتقلت الكتلة النقدية من ٣٤٣ مليار دينار جزائري سنة ١٩٩٠ إلى ٦٢٧,٤٢ مليار دينار سنة ١٩٩٣، أي الضعف تقريبا وهذا راجع أساسا إلى الإصدار النقدي الموجه لتغطية العجز الموازي، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وكذلك عدم التشدد في تطبيق البرامج الائتمانية المبرمة مع صندوق النقد الدولي^(١)، مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم والذي سجل مستويات قياسية خلال هذه المدة حيث وصل إلى ٣١,٦٦٪ سنة ١٩٩٢، بعدما كان ١٦,٦٥٪ سنة ١٩٩٠ و ٢٥,٨٨ سنة ١٩٩١ قبل أن يسجل تراجع نسبي سنة ١٩٩٣ حيث وصل إلى ٢٠,٥٤٪.

أما المرحلة الثانية والممتدة من سنة ١٩٩٤ إلى سنة ٢٠٠٠ فقد عرفت تغييرا في مسار السياسة النقدية وذلك راجع لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المبرم مع صندوق النقد الدولي، إذ تم اتباع سياسة نقدية

(١) بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٦)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤١ / شتاء ٢٠٠٨، ص: ٣٠.

تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال
الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢م) د/ علاوي محمد لحسن، الأستاذ/ بوروشة كريم

انكماشية، وهذا ما تبينه معدلات نمو الكتلة النقدية M2 حيث لم تتجاوز العشرين بالمئة سنويا باستثناء سنة ١٩٩٨، حيث سجلت معدلات نمو بلغت ١٥,٣٤٪، ١٠,٥١٪ و ١٤,٤٤٪ سنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي، قبل أن ترتفع إلى ٤٧,٢٤٪ سنة ١٩٩٨ وذلك ناجم عن تنقيد موارد إعادة الجدولة، ثم عادت للانخفاض من جديد سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حيث سجلت ١٢,٣٦٪ و ١٣,٠٣٪ تواليًا، هذا وكان حجم الكتلة النقدية M2 انتقل من ٧٢٣,٥١ مليار دينار سنة ١٩٩٤ إلى ٢٠٢٢,٥٣ مليار دينار سنة ٢٠٠٠ أي تضاعف بحوالي ٢,٨ مرة.

وقد أدت هذه السياسة إلى تراجع ملموس في معدل التضخم، فبعد أن وصل إلى ٢٩,٠٤٪ و ٢٩,٧٧٪ سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ تواليًا، تراجع إلى ١٨,٦٧ سنة ١٩٩٦، ثم إلى ٥,٧٣ سنة ١٩٩٧، ليستقر عند مستويات دنيا سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حيث بلغ ٢,٦٤٪ و ٠,٣٣٪ على التوالي، وهذا ما يبين فعالية السياسة النقدية ونجاحها في ضبط العرض النقدي خلال هذه الفترة.

في حين عرفت المرحلة الثالثة والممتدة من سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢ تطوراً متزايداً في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى، حيث بلغت الكتلة النقدية بالمفهوم M2 حوالي ٢٤٧٣,٥١ مليار دينار جزائري سنة ٢٠٠١، لتصل إلى ١١٠١٣,٣ مليار دينار سنة ٢٠١٢ أي تضاعفت بحوالي ٤,٤٥ مرة بمتوسط نمو سنوي وصل إلى ١٥,٢٨٪، وذلك راجع لاتخاذ السلطات الجزائرية لسياسة اقتصادية توسعية، هذا ويمكن القول أن هذه الفترة عرفت نمو منتظم ومستقر للكتلة النقدية باستثناء سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ والتي عرفت نمو معتبر وكذلك سنة ٢٠٠٩ والتي شهدت نمو ضئيل، حيث بلغ معدل نمو الكتلة M2 ٢٢,٢٩٪ سنة ٢٠٠١ بسبب التوسع القوي لشبكة الكتلة

النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل، التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسوناطراك إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصصت له حوالي ٧ مليار دولار، كما سجل معدل نمو نفس الكتلة ٢١,٥٪ سنة ٢٠٠٧ وذلك راجع إلى الارتفاع القياسي لأسعار البترول حيث قارب سعر البرميل ١٥٠ دولار، أما الانخفاض المفاجئ في معدل نمو الكتلة النقدية سنة ٢٠٠٩ والذي سجلت معدل نمو بلغ ٣,١٢٪، فيعود إلى سببين رئيسيين تمثلا في مخاوف السلطات من الضغوط التضخمية نتيجة التراكم المتواصل للسيولة وكذلك الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات حيث لم تتجاوز الستين دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨.

وقد انعكس النمو المستقر للكتلة النقدية على معدلات التضخم، حيث عرفت معدلات مقبولة نوعا ما خصوصا خلال المدة السابقة لسنة ٢٠٠٨، حيث لم تتعدى الخمسة بالمئة خلال هذه الفترة، أما بعد سنة ٢٠٠٨ فقد عرف معدل التضخم ارتفاعاً محسوساً حيث تجاوز الخمسة بالمئة في بعض السنوات ووصل إلى ٨,٨٩٪ سنة ٢٠١٢ وذلك راجع إلى الزيادات المسجلة في الأجور والمخلفات المالية الناتجة عن ذلك.

٢. تطورات سعر الصرف:

أنشئ الدينار الجزائري في أفريل ١٩٦٤، تعويضاً للفرنك الفرنسي- الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وهذا على أساس ١ دينار جزائري يساوي ١ فرنك فرنسي، أي ١٨٠ ملغ من الذهب الخالص، وبعد تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي- في ٨ أوت ١٩٦٩ تعززت قيمة الدينار

الجزائري بالنسبة للفرنك الفرنسي^(١)، وبعد انهيار نظام بروتون وودز تخلت الجزائر عن ربط عملتها بالفرنك الفرنسي. وأصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة بسلة عملات مختارة حسب أهمية شركائها التجاريين (١٤ عملة كان الدولار الأكثر ترجيحاً من بين هذه العملات) مما سمح للجزائر بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك^(٢)، وفي أواخر سبتمبر ١٩٩٤ تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت «Fixing» بداية من ١٠/٠١/١٩٩٤، وتضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، واستمر العمل بهذا النظام إلى غاية ٣١/١٢/١٩٩٥م^(٣)، ومثلت هذه الطريقة مرحلة انتقالية وتجريبية لمرحلة تطبيق الصرف العائم وتمرينا للبنوك البنوك التجارية ومهلة لإعداد القوانين

(١) محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة

اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ٤، جامعة الشلف، جوان ٢٠٠٦، ص: ٢٤٣، ٢٤٤.

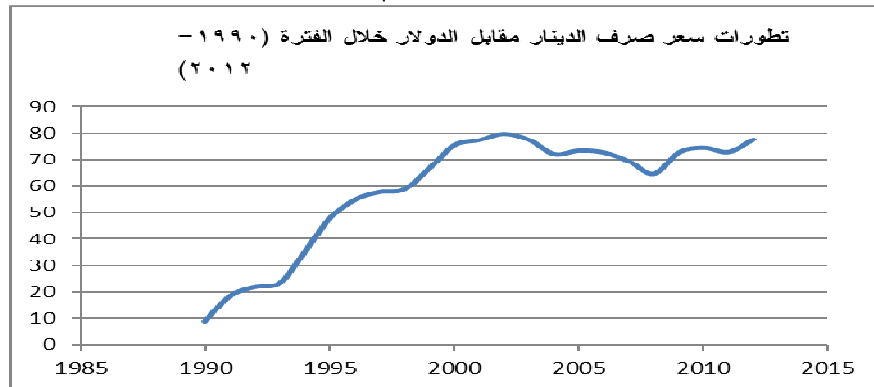
(٢) أيت يحيى سمير، التعويم المدار للدينار الجزائري، بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد ٠٩، جامعة ورقلة، ٢٠١١، ص: ٦٥.

(٣) بربري محمد أمين، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة شلف، ٢٠٠٩، ص: ٣٦.

والإجراءات لمواجهة متطلبات سوق الصرف^(١)، والتي رأت النور بعد تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسمياً في ١٩٩٦/٠١/٠٢ والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يومياً جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته^(٢)، وذلك تطبيقاً للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية.

والشكل التالي يوضح تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠١٢.

الشكل رقم (١)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: - موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: ٣٣٩.

- بنك الجزائر

- Bulletin statistiques trimestriel N° 1, Septembre 2007, P:16.
- Bulletin statistiques trimestriel N° 13, Mai 2011, P:20.
- Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2012, p:65.

(١) أيت يحيى سمير، مرجع سابق، ص: ٦٦.

(٢) بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص: ٣٧.

بعد الاستقرار النسبي الذي عرفه الدينار الجزائري منذ نشأته بفضل ربطه بالفرنك الفرنسي في مرحلة أولى، وبسلة عملات في مرحلة ثانية، وتحت ضغط الصدمة البترولية سنة ١٩٨٦ ودخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة، وتعرضه لما يعرف بالعجز التوأم أي تزامن العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات^(١)، قامت السلطات الجزائرية بإجراء انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف طبق خلال فترة طويلة نوعاً ما امتدت من نهاية سنة ١٩٨٧ إلى غاية سبتمبر ١٩٩٢م^(٢)، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وهكذا انتقل سعر الصرف من ٤,٩٣٦ دينار مقابل دولار واحد إلى ٨,٠٣٢ دينار مقابل الدولار الواحد مع نهاية ١٩٨٩، لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق تسريعاً (التخفيض الصريح) بداية من مارس ١٩٩١ وذلك تماشياً مع تطبيق الإصلاحات^(٣)، ليتقل بذلك سعر الصرف من ٨,٩٦ دينار سنة ١٩٩٠ إلى ١٨,٤٦ سنة ١٩٩١، ثم ٢١,٨٧ دينار للدولار الواحد سنة ١٩٩٢.

أدى الانزلاق والتخفيض الاسمي إلى تدهور قيمة الدينار بشكل قوي، ولأن هذا التخفيض كان عبئاً ثقيلاً على الشركات وأيضاً المستهلكين، قررت السلطات إعطائه فترة راحة بالرجوع مرة أخرى إلى التسيير الإداري للعملات الرسمية وذلك بتثبيت سعر الصرف الاسمي في قيمته المحددة في

(١) لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: ٢٩٦.

(٢) أيت يحيى سمير، مرجع سابق، ص: ٦٥.

(٣) لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص: ٢٩٧.

نهاية ١٩٩٢ ب ٢٣ دينار/دولار تقريباً ومعادلته السوق الموازي للعملات سنة ١٩٩٣ م^(١).

وبعد إبرام الجزائر لبرنامج الإصلاح والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي في ١٠ أفريل ١٩٩٤ قام مجلس النقد والقرض باتخاذ قرار تخفيض الدينار مرة أخرى بـ ٤٠,١٧٪، بعد التخفيض الذي كان قد أقره في مارس ١٩٩٤ بـ ٧,٣٪^(٢)، ليصل سعر صرف الدينار إلى ٣٦ دينار مقابل واحد دولار أمريكي سنة ١٩٩٤، وتواصل التخفيض طيلة سنوات تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، حيث بلغ سعر الصرف ٥٨ دينار للدولار الواحد سنة ١٩٩٨، وذلك كنتيجة حتمية لعملية تحويل الدينار وتحرير أسعار الصرف الآجلة والعاجلة، واعتماد قوى السوق في تحديد سعر الصرف، حيث وصلت نسبة الانخفاض إلى ٦١,١١٪ خلال سنة نهاية تطبيق البرنامج، كما تواصل التخفيض سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حيث وصل سعر الصرف إلى ٦٦,٦٤ و ٧٥,٣١ دينار للدولار الواحد على التوالي.

أما خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢ فيلاحظ وجود شبه استقرار في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، فقد انتقل سعر الصرف من ٧٧,٣ دينار للدولار الواحد سنة ٢٠٠١ إلى ٧٩,٣٧ دينار مقابل الدولار سنة ٢٠٠٢، ثم عاد للارتفاع مرة أخرى سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ حيث وصل إلى ٧٧,٣٧ و ٧٢,٠٦ دينار للدولار الواحد على التوالي، أما في سنة ٢٠٠٥ فقد شهدت ارتفاع طفيف حيث وصل إلى

(١) أيت يحيى سمير، مرجع سابق، ص: ٦٦.

(٢) محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مرجع سابق، ص: ٢٤٦.

٧٣,٣٦ دينار للدولار، ليعود للتحسن مرة أخرى سنة ٢٠٠٦ حيث بلغ ٧٢,٦٤ دينار للدولار، ويرجع هذا الاستقرار إلى رغبة السلطة النقدية في الحفاظ على استقرار أسعار الصرف، وكذلك التحسن في الوضعية النقدية الخارجية حيث عرفت هذه الفترة إعادة تشكيل وتراكم للاحتياطات الأجنبية، أما سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فقد عرفت تحسن ملحوظ، حيث بلغ سعر صرف الدينار ٦٩,٣٦ و ٦٤,٥٦ تواليا ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار الدولار في الأسواق الدولية تحت تأثير الأزمة العالمية، قبل أن يعود للانخفاض والاستقرار مرة أخرى خلال السنوات اللاحقة حيث وصل إلى ٧٢,٦٤ دج، ٧٤,٠٤ دج و ٧٢,٨٥ دينار للدولار الواحد خلال سنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٠ و ٢٠١١ على التوالي، أما سنة ٢٠١٢ فقد عرف انخفاض محسوس حيث وصل إلى ٧٧,٥٥ دينار للدولار وذلك راجع لتباين التضخم بين الجزائر ومختلف شركاءها التجاريين^(١).

٣. معدل إعادة الخصم:

يعتبر أحد الأدوات الأساسية للسياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، ورغم قدم هذه الأداة مقارنة بالاحتياطي النقدي القانوني كما سنرى لاحقا، إلا أن بنك الجزائر وإلى غاية ١٩٨٦ لم يستعمل معدل إعادة الخصم كوسيلة لمراقبة البنوك، وإنما استعمله فقط بغرض تزويد البنوك بالسيولة والقروض التي هي في حاجة إليها، ولذلك نجد هذا المعدل بقي ثابتا بنسبة ٢,٥٪ من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٧٢ وبنسبة ٢,٧٥٪ من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٨٦، أما

(1) Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2012, p:65.

عندما أعطيت للسياسة النقدية دور نسبي في مجال عملها ابتداء من سنة ١٩٨٦، نجد هذا المعدل قد ارتفع إلى ٥٪ في ماي ١٩٨٩، ثم ١٠٪ مع نهاية سنة ١٩٩٠ بغرض محاربة التضخم الذي ارتفع ارتفاعاً شديداً ابتداء من هذه السنة^(١)، وتحقيق معدلات فائدة موجبة كذلك، وواصل الارتفاع في النصف الأول من التسعينيات حيث وصل إلى ١٥٪ في أبريل ١٩٩٤، قبل أن يبدأ بالانخفاض تدريجياً ليصل إلى ١١٪ سنة ١٩٩٧، ثم ٩,٥٪ سنة ١٩٩٨، و ٨,٥٪ و ٦٪ سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ على التوالي، ويعود سبب ذلك لانخفاض معدلات التضخم نتيجة إرادة الحكومة الجزائرية في مواجهة التضخم بالاستناد لبرنامج التعديل الهيكلي والاستناد لآليات السوق واللجوء إلى أدوات السياسة النقدية غير المباشرة^(٢).

أما الأوراق المالية المعنية بإعادة الخصم فتتمثل في^(٣):

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات حيث لا تزيد مدة الضمان عن ستة أشهر.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك ستة

(١) معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ص: ٢٨٨.

(٢) مفتاح صالح، أهداف السياسة النقدية في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٠)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٤، ص: ٥.

(٣) المواد: (٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢) من القانون ٩٠-١٠ المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم: ١٦ المؤرخة في ١٨ أبريل ١٩٩٠، ص: ٥٢٩.

(٠٦) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة
اثنا عشر (١٢) شهراً.

- إعادة خصم للمرة الثانية سندات بغرض تمويل قروض قصيرة الأجل لمدة
أقصاها ستة (٦) أشهر ويمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى
ثلاث (٣) سنوات ويشترط أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين
أو معنويين ذوي ملاءة، ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل
الإنتاج أو تمويل الصادرات أو انجاز سكن.

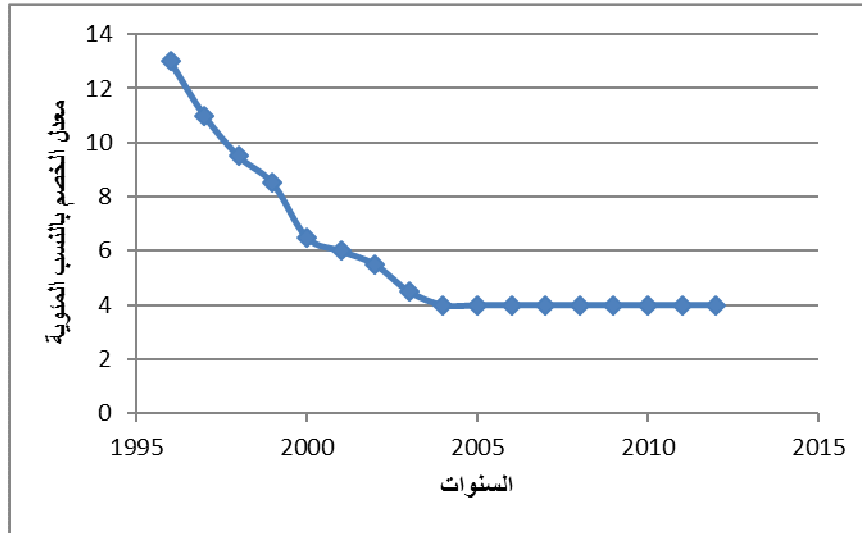
- خصم سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لتاريخ استحقاقها ثلاثة
(٣) أشهر.

ويمكن القول أن سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني قد تراجعت
نوعاً ما في أواخر التسعينيات لصالح الأدوات غير المباشرة الأخرى، تماشياً
مع متطلبات اقتصاد السوق.

ومع بداية الألفية الثالثة تراجع استخدام هذه الأداة وذلك راجع
للسيولة المالية التي يتمتع بها القطاع البنكي نتيجة ارتفاع عائدات النفط،
وبالتالي لم تعد البنوك في حاجة للبنك المركزي من أجل إعادة خصم الأوراق
المالية مقابل حصولها على السيولة، وهذا ما تبينه معدلات الخصم حيث
واصلت انخفاضها التدريجي، فبعد أن كان المعدل ٧,٥٪ في بداية سنة
٢٠٠٠، انخفض إلى ٦٪ في ٢٢ نوفمبر من نفس السنة، ثم إلى ٥,٥٪ في ٢٠
جانفي ٢٠٠٢، ليواصل الانخفاض حيث بلغ ٤,٥٪ في جانفي ٢٠٠٣، قبل
أن يعرف ثباتاً نهائياً ابتداء من ٠٧ مارس ٢٠٠٤ عند مستوى ٤٪، والشكل

التالي يبين تطورات معدل الخصم خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠١٢.

الشكل رقم (٢): تطورات معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات بنك الجزائر.

ثانياً: تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

من خلال الملحق رقم (٢) والذي يستعرض تطورات حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)، يلاحظ أن هناك مسارين مختلفين لميزان المدفوعات، الأول يخص الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠٠٠ والتي عرف خلالها ميزان المدفوعات عدة مشاكل تحت ضغط أزمة المديونية وانخفاض أسعار البترول، في حين شهدت الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠١ إلى ٢٠١٢ انفراجاً ملحوظاً بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

١. تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠).

١,١. حساب العمليات الجارية:

من خلال الملحق رقم (٢) يلاحظ ضآلة وتذبذب رصيد الحساب الجاري وكذلك ارتباطه ارتباطا وثيقا بالميزان التجاري، وهذا الأخير بدوره يرتبط بمستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، على اعتبار أن البترول يشكل المصدر الرئيسي للصادرات الجزائرية، كما سجل الحساب قيم سالبة خلال سنتي ١٩٩٤، ١٩٩٥ و ١٩٩٨ وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول إلى مستويات دنيا حيث بلغت ١٦,٣، ١٧,٦ و ١٢,٣٤ دولار للبرميل على التوالي، قبل أن يسجل تحسن ملحوظ خلال سنة ٢٠٠٠ حيث بلغ ٨,٩٣ مليار دولار كنتيجة مباشرة لارتفاع سعر البترول حيث وصل إلى ٢٨,٥ دولار للبرميل الواحد.

٢,١. حساب رأس المال:

كما هو الحال بالنسبة للحساب الجاري فقد اتسم ميزان العمليات الرأسمالية بالتذبذب من سنة إلى أخرى وبنسب سالبة، وذلك راجع إلى الضعف الكبير في الاستثمارات المباشرة الناجم عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للجزائر خلال هذه العشرية، وكذلك ارتفاع خدمات الدين وتراجع الحصول على القروض الخارجية نتيجة تفاقم أزمة المديونية، حيث أصبح هذا البند يسجل قيم سالبة أي أن تدفقات القروض الأجنبية إلى الداخل أقل عن مدفوعات سداد القروض إلى الخارج، وقد تراوح عجز هذا الحساب بين ٠,٨١ مليار دولار سنة ١٩٩٣ و ٤,٠٩ مليار سنة ١٩٩٥.

٣,١. الميزان الكلي:

عرف هو الآخر التذبذب وعدم الاستقرار، فبعد العجز المسجل سنة ١٩٩٠ والمقدر بـ ٠,٢٢ مليار دولار تمكن من تحقيق فائض طفيف خلال السنتين اللاحقتين حيث سجل ٠,٥ و ٠,٢٣ مليار دولار سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢، قبل أن يعود لحالة العجز، حيث عرف قيم سالبة خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩ باستثناء سنة ١٩٩٧ والتي عرفت فائض قدر بـ ١,١٦ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وتركيز الصادرات الجزائرية على المحروقات بنسبة كبيرة تفوق ٩٦٪، وكذلك ضغط أزمة المديونية وصعوبة الحصول على القروض الخارجية، أما سنة ٢٠٠٠ فقد عرفت فائض معتبر بلغ ٧,٥٧ مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث وصلت إلى ٢٨,٥ دولار للبرميل.

٤,١. الاحتياطات من غير الذهب:

لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينيات تهديداً كبير للاقتصاد الجزائري، حيث نزلت سنة ١٩٩٠ إلى ٠,٨ مليار دولار أي أقل من شهر من الواردات، ثم انتقلت إلى حدود ١,٥ مليار دولار خلال السنوات الثلاث اللاحقة أي ما يعادل بين شهر وشهرين من حجم الواردات، وذلك راجع للوضعية التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، والناجمة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات الجزائرية بسبب انخفاض أسعار النفط، وبعد إعادة جدولة الديون شهدت الاحتياطات تحسن ملحوظ حيث بلغت ٢,١ مليار سنة ١٩٩٥ ثم ٤,٢ مليار سنة ١٩٩٦ لتصل سنة ١٩٩٧ إلى ٨,٥ مليار دولار، قبل أن تشهد تراجع نسبي سنتي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ حيث انخفضت إلى ٦,٨٤ مليار ثم ٤,٤ مليار

دولار على التوالي، أما في سنة ٢٠٠٠ فعادت للارتفاع من جديد حيث وصلت إلى ١١,٩ مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

٢. تطورات ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠).

١,٢. تطورات الحساب الجاري:

من خلال الملحق رقم (٢) يتضح التحسن الملحوظ الذي شهده الحساب الجاري خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، فبعد الانخفاض الذي عرفه سنة ٢٠٠٢ حيث بلغ ٤,٣٧ مليار دولار، بعدما كان ٧,٠٦ مليار دولار سنة ٢٠٠١، بسبب نمو قيمة الواردات التي انتقلت من ٩,٤٨ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، وانخفاض طفيف في قيمة الصادرات والتي بلغت ١٨,٧١ مليار خلال نفس السنة مقابل ١٩,٠٩ سنة ٢٠٠١، أصبح الحساب يسجل تزايد مستمر حتى غاية ٢٠٠٨، حيث بلغ ٨,٨٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٣، ثم ١١,١٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٤، ثم ٢١,١٨ سنة ٢٠٠٥، ليواصل ارتفاعه سنة ٢٠٠٦ مسجلا ٢٨,٩٥ مليار دولار وكذلك سنة ٢٠٠٧ أين وصل إلى ٣٠,٥٤ مليار دولار، قبل أن يصل إلى ٣٤,٤٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، ويعود سبب هذا التزايد المستمر إلى تواصل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث انتقل من ٢٤,٨٥ دولار للبرميل سنة ٢٠٠١ إلى ٩٩,٧٧ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٨ على اعتبار أنه المصدر الرئيسي للصادرات الجزائرية، إضافة إلى النمو الحذر للواردات خلال هذه الفترة، أما سنة ٢٠٠٩ فعرفت انتكاسة كبيرة حيث انخفض رصيد الحساب الجاري إلى ٠,٤ مليار دولار وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول وكذلك سعر الدولار في الأسواق الدولية نتيجة الأزمة العالمية، حيث بلغ سعر البترول ٦٢,٢٥ دولار كمتوسط سنوي مما ألق بضلاله على

الصادرات الجزائرية والتي تراجعت بـ ٤٢,٤٩٪، فبعدها وصلت إلى ٧٨,٥٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ انخفضت إلى ٤٥,١٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٩، ليعود للتحسن سنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١ حيث سجل ١٢,١٥ مليار و ١٩,٧ مليار دولار على التوالي بعد عودة أسعار النفط للتحسن مرة أخرى حيث وصلت ٨٠,١٥ و ١١٢,٩٤ دولار للبرميل خلال نفس السنتين، ويعاود الانخفاض مجددا سنة ٢٠١٢ حيث انخفض إلى ١٢,٠٣ مليار دولار بسبب تراجع أسعار النفط إلى ١١١,٠٤ دولار للبرميل وكذلك ارتفاع محسوس في قيمة الواردات والتي انتقلت من ٤٤,٩٤ مليار دولار سنة ٢٠١٢ إلى ٥١,٥٦ مليار دولار سنة ٢٠١٢.

٢,٢. تطورات حساب رأس المال:

يمكن تقسيم تطورات حساب رأس المال إلى مرحلتين:

❖ **المرحلة الأولى:** تمتد من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٧ والتي عرفت تسجيل قيم سالبة حيث انتقل عجز الحساب من ٠,٨٧ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ٠,٧١ مليار دولار سنة ٢٠٠٢ ثم ١,٣٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٣ ليصل إلى ١,٨٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٤، ويعود سبب هذا العجز خلال هذه السنوات إلى ضعف الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، حيث لم يتجاوز المليار سنتيم باستثناء سنة ٢٠٠١ والتي بلغ خلالها ١,١٨ مليار دولار نتيجة منح رخصة استغلال الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، أما سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ فقد شهدتا عجز كبير حيث وصل إلى ٤,٢٤ مليار دولار و ١١,٢٢ مليار دولار على التوالي، ويرجع سبب ذلك لقيام السلطات الجزائرية بتسديد مسبق لقسط كبير من ديونها الخارجية، قبل أن يتراجع ويصل لحدود المليار دولار سنة ٢٠٠٧.

❖ المرحلة الثانية: والممتدة من سنة ٢٠٠٨ إلى غاية ٢٠١٢، والتي عرف فيها رصيد الحساب المالي نقلة نوعية حيث حقق قيم موجبة باستثناء سنة ٢٠١٢، فقد حقق فائض ولأول مرة سنة ٢٠٠٨ بلغ ٢,٥٤ مليار دولار، ثم انتقل إلى ٣,٤٦ مليار سنة ٢٠٠٩، ليتراجع إلى ٣,١٨ مليار دولار سنة ٢٠١٠، ثم ٠,٣٦ مليار دولار سنة ٢٠١١، قبل أن يعود ليحقق عجز من جديد سنة ٢٠١٢ قدره ٠,٢٤ مليار دولار، ويعود هذا التذبذب إلى التذبذبات الحاصلة في توافد الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر، فهذه الفترة عرفت انتعاش في تدفق الاستثمارات الأجنبية حيث فاقت الملياري دولار كمتوسط سنوي، حيث انتقلت من ٢,٣٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ إلى ٢,٥٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٩، ثم إلى ٣,٤٨ مليار دولار سنة ٢٠١٠، قبل أن تتراجع إلى ٢,٠٤ مليار دولار سنة ٢٠١١، ثم ١,٥٢ مليار دولار سنة ٢٠١٢، وبالتالي فإن حساب رأس المال أصبح يتماشى وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة، كون الجزائر أصبحت في غنى عن القروض الأجنبية بعدما تحسنت وضعيتها النقدية الخارجية.

٣,٢. تطورات الميزان الكلي:

من خلال الملحق يتبين أن التغيرات في الميزان الكلي تتبع التغيرات في حساب العمليات الجارية أي أن هناك علاقة طردية بين الحسابين، فبعد أن بلغ رصيد الميزان الكلي ٦,١٩ مليار دولار سنة ٢٠٠١ انخفض إلى ٣,٦٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، قبل أن يدخل مرحلة نمو ملحوظ استمرت إلى غاية ٢٠٠٨، حيث انتقل من ٧,٤٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٣ إلى ٩,٢٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٤، ثم إلى ١٦,٩٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٥، ثم إلى ١٧,٧٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٦، وواصل ارتفاعه سنة ٢٠٠٨ محققا فائض قدره

٢٩,٥ مليار دولار، أما سنة ٢٠٠٨ فقد شهدت ارتفاع قياسي حيث وصل رصيد الحساب إلى ٣٦,٩٩ مليار دولار، ويعود هذا التحسن إلى التحسن في الميزان الجاري بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما سنة ٢٠٠٩ فقد عرفت انخفاض كبير كنتيجة آلية لتأثر الجزائر بالأزمة المالية حيث بلغ ٣,٨٦ مليار دولار وذلك بسبب تراجع الحساب الجاري الناتج عن انخفاض أسعار النفط، ليعود إلى التحسن التدريجي خلال السنتين اللاحقتين حيث بلغ ١٥,٣٣ مليار دولار و٢٠,٠٦ مليار دولار سنتي ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي، قبل أن يسجل تراجع مرة أخرى سنة ٢٠١٢ حيث انخفض إلى ١٢,٠٥ مليار دولار سنة ٢٠١٢.

تجدر الإشارة أن الملاحظ على ميزان المدفوعات الجزائري تأثره بدرجة كبيرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا راجع لبنية الميزان في حد ذاته فرصيد الميزان الكلي، يتوقف على رصيد الحساب الجاري، وهذا الأخير بدوره يتوقف على الميزان التجاري، والذي بدوره يتوقف على الصادرات النفطية حيث تفوق نسبتها الستة وتسعون بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية، وبالتالي فإن استقرار ميزان مدفوعات الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط.

٤,٢. تطور الاحتياطات الأجنبية:

من خلال الملحق يلاحظ التراكم المستمر للاحتياطيات الأجنبية، حيث انتقلت من ١٧,٩٦ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١٩٠,٦٦ مليار دولار سنة ٢٠١٢، أي تضاعفت بحوالي عشر مرات، حيث أصبحت تغطي مقدار أربع سنوات من الواردات بعدما كانت تغطي ١٨ شهراً سنة ٢٠٠١، ويعود هذا التطور إلى تراكم الفائض المسجل في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن تحسن أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة، سمح للجزائر تسطير برامج تنموية ضخمة، الأمر الذي استدعى اتباع سياسة نقدية توسعية بغية إنجاح هذه البرامج التنموية، مع مراعاة التوازن النقدي ومحاولة التحكم والسيطرة عليه، مما أدى بينك الجزائر إلى إدراج أدوات نقدية جديدة بغية التحكم في السيولة النقدية والحفاظ على التضخم عند مستويات دنيا، أما على المستوى الخارجي فقد أدى تحسن أسعار النفط كذلك إلى تحسن مختلف الحسابات الجزئية المشكلة لميزان المدفوعات، إضافة إلى تراكم معتبر للاحتياطات الأجنبية وصلت حدود أربع سنوات من الواردات.

ثالثاً: دراسة قياسية لأثر أدوات السياسة النقدية في إعادة التوازن لميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢).

بعد تناولنا لتطورات السياسة النقدية والحسابات الخارجية للجزائر، نحاول في ما يلي إجراء دراسة قياسية من أجل اختبار أثر السياسة النقدية المتبعة من طرف السلطات النقدية الجزائرية ممثلة بالكتلة النقدية (M_2)، سعر الصرف (ER)، ومعدل الخصم (DR) في إعادة التوازن لميزان المدفوعات ممثلاً بالميزان الكلي (BT) خلال فترة الدراسة، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) على الاقتصاد الجزائري وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي ($EViews 7.0$).

١. نموذج الدراسة:

يعد نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي (VAR) من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث تم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه

في الفترات السابقة، وبقية المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وتعامل جميع المتغيرات في هذا النموذج على أنها متغيرات داخلية، أي تحدد داخل النموذج وليس خارجه، وكل ما يلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط، ويعتبر نموذج (VAR) مقياساً موثقاً به لقياس درجة وسرعة الانعكاس، ذلك أنه يساعد على اقتفاء أثر الصدمة لمتغير داخلي على متغيرات أخرى داخل النموذج، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t \quad 1, \dots, T$$

حيث:

ϕ : مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للأخطاء وهي مصفوفة قطرية ذو بعد (n, n) .

ε_t : شعاع ذو بعد $(n-1)$.

t : الزمن.

أما نموذج الدراسة فيمكن صياغته كما يلي:

$$Y_t = [B_t \ D_t \ E_t \ M_t]$$

أما اختبارات النموذج فتتمثل في:

– اختبارات جذور الوحدة للاستقرار.

– اختبارات التكامل المشترك.

– اختبارات السببية.

– تحليل تباين خطأ التنبؤ.

– تحليل الصدمات ودوال الاستجابة.

٢. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخطوة الأولى في تحليل البيانات وبناء النماذج القياسية، وذلك تفاديا لظهور مشكلة الانحدار الزائف، واختبار الاستقرارية سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور الذي يعتبر من بين أنجح اختبارات الاستقرارية، حيث سيتم تطبيق هذا الاختبار على النماذج الثلاثة باستخدام برنامج (EViews 7.0)، والذي يتميز بأنه يعطي النتائج وفقا لفترات تباطؤ مثالية، وذلك من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرارية السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة، والملحق رقم (٣) يبين نتيجة الاختبار لمختلف سلاسل متغيرات الدراسة.

من خلال الملحق يتضح لنا عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى وذلك ما تبينه القيم الحرجة لهذه السلاسل عند مختلف نسب المعنوية، والتي كانت أكبر من القيم المحسوبة وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدوي، مما استلزم اللجوء إلى سلاسل الفروقات الأولى والتي كانت مستقرة (القيم الحرجة أصغر من القيم المحسوبة)، باستثناء سلسلة كمية النقود التي تطلبت اللجوء إلى سلسلة الفروقات من الدرجة الثانية لإثبات استقراريتها.

ملاحظة: تم التأكد من النتائج بواسطة بعض الاختبارات الأخرى على غرار الرسم البياني ودالة الارتباط الذاتي واختبارات فيليبس بيرون وKPSS وحصلنا على نفس النتائج.

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن كل من سعر الصرف، معدل الخصم ورسيد ميزان المدفوعات، غير مستقرة عند المستوى بل استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يتوافق وأغلب المتغيرات الاقتصادية والتي لا تستقر عادة عند المستوى كونها على علاقة مع الزمن، والقيم المتزايدة لهذه المتغيرات خلال الزمن أحسن دليل على ذلك، أما الكتلة النقدية فلم تستقر لا عند المستوى ولا بعد أخذ الفرق الأول، بل استقرت بعد أخذ الفرق الثاني وهذا يرجع إلى زيادة الكبيرة في حجم الكتلة النقدية خلال بعض الفترات نتيجة اتباع سياسة نقدية توسعية على غرار ما حصل خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٤ بغية تغطية العجز الموازي، واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، وكذلك عدم التشدد في تطبيق البرامج الائتمانية المبرمة مع صندوق النقد الدولي كما رأينا سابقاً، إضافة إلى الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠١٢ وذلك راجع لتنفيذ البرامج التنموية المسطرة نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

٣. اختبار التكامل المشترك والسببية:

١,٣. اختبار التكامل المشترك:

بعد دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نأتي الآن لدراسة إشكالية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، والذي يستلزم استقرار

كل المتغيرات عند نفس المستوى، والجدول التالي يوضح درجات التكامل
للمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (١): اختبار التكامل المشترك.

المتغير	BT	DR	ER	M2
مستوى التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(2)

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول السابق يتضح عدم وجود تكامل مشترك بين
المتغيرات أي أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك راجع
لاختلاف مستويات التكامل لمختلف المتغيرات، فسلسلة رصيد ميزان
المدفوعات، معدل الخصم، وسعر الصرف متكاملة من الدرجة الأولى، بينما
سلسلة الكتلة النقدية متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يتنافى وشروط
التكامل المشترك.

٢,٣. اختبار السببية:

سوف نعتمد في دراستنا للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة على سببية
جرانجر والتي تبحث عن وجود علاقة سببية مباشرة بين متغيرين خلال
الأجل القصير، ولكن قبل القيام باختبارات السببية يجب أولاً تحديد فترة
الإبطاء للنموذج، وذلك بالاعتماد على مؤشرات Akaike ، Schwarz و
Hannan-Quinn، حيث نختار فترة التباطؤ التي تقابل أدنى قيمة لهذه
المؤشرات.

ويتميز برنامج (EViews 7,0) بأنه يعطي قيم هذه المؤشرات مباشرة ويرفق قيم الأدنى لهذه المؤشرات بعلامة نجمة وهذا ما نلاحظه من خلال الملحق رقم (٤):

من خلال الملحق نلاحظ أن الفترة ($p=1$) هي التي تقابل أدنى قيمة لمختلف المؤشرات، كون أن كل قيم المؤشرات عند هذه الفترة مرفقة بعلامة نجمة، وبالتالي فهي فترة التباطؤ الملائمة للنموذج.

بعد تحديد فترة الإبطاء نقوم بدراسة السببية بين كل متغيرين على حدا، ويتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية العلاقة، حيث نختبر الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل القصير ضد الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين، والنتائج المحصل عليها ممثلة في الملحق رقم (٥).

من خلال الملحق نلاحظ تباين حالات السببية بين المتغيرات، علماً أنه يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من ١٠٪ نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه هناك علاقة سببية حسب غرانجر، وحسب النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ وجود علاقة سببية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات أي أن سعر الصرف له علاقة سببية مباشرة على ميزان المدفوعات، كما نلاحظ كذلك وجود علاقة سببية بين معدل الخصم وميزان المدفوعات حيث أن معدل الخصم يسبب ميزان المدفوعات، بينما نلاحظ غياب علاقة سببية بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات وذلك لغياب علاقة مباشرة بين هذين المتغيرين.

إن وجود علاقة سببية مباشرة بين معدل الخصم وميزان المدفوعات تؤكد أهمية هذه الأداة في تحقيق التوازنات الاقتصادية بشكل عام والتوازن الخارجي على وجه الخصوص، حيث لجأت السلطات النقدية إلى استخدام هذه الأداة حسب الظرف السائدة، فبعد استخدامها في الحد من التضخم خلال فترة الانكماش، لجأت خلال فترة التوسع إلى استخدام هذه الأداة قصد تحقيق التوازن الخارجي، عن طريق خفض معدل الخصم من أجل تحفيز البنوك التجارية على الاقتراض من بنك الجزائر بغية تشجيع القروض الممنوحة للاقتصاد الأمر الذي ينجم عليه زيادات الاستثمارات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتراجع حجم الواردات، مما يعمل على تحسين ميزان المدفوعات.

كذلك وجود علاقة سببية مباشرة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يرجع إلى كون أن سياسة تخفيض العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي التي انتهجتها السلطات النقدية الجزائرية، كان من شأنها تخفيض العجز المسجل في ميزان المدفوعات والاتجاه به نحو التوازن، حيث أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية بدلالة العملات الأجنبية، مقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية بدلالة العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات، مما يعمل على تحسين الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

أما غياب علاقة سببية مباشرة بين الكتلة النقدية وميزان المدفوعات يرجع إلى كون الكتلة النقدية لم يكن لها تأثير على ميزان المدفوعات الجزائري، فزيادة المعروض النقدي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة مع الخارج، مما يعمل على خفض الصادرات وزيادة حجم الواردات مما يؤدي

إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، لكن هذا الأمر لم يحدث في الاقتصاد الجزائري، فرغم زيادة الكتلة النقدية إلا أن ذلك لم يؤثر على ميزان المدفوعات نتيجة اتخاذ تدابير عكسية من شأنها العمل على تحسين رصيد الميزان على غرار تخفيض معدل الصرف، وكذلك فرض قيود على التجارة الخارجية.

٤. دراسة الديناميكية:

٤,١. تحليل تباين خطأ التنبؤ:

إن الهدف من دراسة تحليل تباين خطأ التنبؤ هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ وحساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي من أجل الحصول على نسبته المئوية، والجدول التالي يلخص تباين خطأ التنبؤ لميزان المدفوعات.

نلاحظ من خلال الملحق رقم (٦) أن تباين خطأ التنبؤ لرصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة الأولى يعزى نفسه مئة بالمئة ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض تدريجياً ابتداء من السنة الثانية حيث وصلت إلى ٩٢,٦٠٪ في السنة الخامسة، ثم إلى ٨٨,٢٤٪ في السنة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير تباين خطأ التنبؤ لمعدل الخصم على تباين خطأ التنبؤ لميزان المدفوعات فقد كان معدوم خلال السنة الأولى، قبل أن يبدأ في الارتفاع تدريجياً ابتداء من السنة الثانية ليصل إلى ٥,٧٤٪ في السنة الخامسة، ثم ٦,٥٧٪ في السنة العاشرة، وهو ما يفسر محدودية معدل الخصم في إعادة ميزان المدفوعات لوضعه التوازني، نفس الملاحظة بالنسبة لتباين خطأ التنبؤ لسعر الصرف، فبعد أن كان معدوم في السنة الأولى ارتفع نسبياً في السنة الخامسة ليصل إلى ١,٦٢٪، ثم سجل ارتفاع محسوس بعد ذلك حيث وصل إلى ٤,٨٠٪ في السنة العاشرة،

وهو ما يفسر- كذلك محدودية سعر الصرف في استرجاع التوازن لميزان المدفوعات، في حين أن خطأ التنبؤ للكتلة النقدية فبعد أن كان معدوماً في السنة الأولى، لم يطرأ عليه تحسن ملموس مع مرور الزمن حيث لم يتجاوز نسبة ٠,٤٪ إلى غاية حدود السنة العاشرة، وهو ما يفسر- غياب دور الكتلة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

٢,٤. تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:

يسمح تحليل الصدمات بقياس أثر التغير المفاجئ لظاهرة ما على باقي المتغيرات، وسيتم التركيز في دراستنا هذه على استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي صدمة في معدل الخصم، سعر الصرف والكتلة النقدية. والنتائج ممثلة في الملحق رقم (٧).

من خلال الملحق يلاحظ أن استجابة ميزان المدفوعات لأي صدمة في معدل الخصم كانت سلبية وبمعدلات متناقصة خلال السنتين الأولى والثانية، لتعرف معدلات متزايدة بعدها قبل أن يفقد التأثير معنويته ابتداء من السنة الثامنة، أما الاستجابة لأي صدمة في سعر الصرف فكانت إيجابية وبمعدلات متزايدة وذلك ابتداء من السنة الثانية وإلى غاية السنة السادسة، أين بدأت بالانخفاض تدريجياً حتى السنة العاشرة، في حين كانت استجابة رصيد ميزان المدفوعات لأي صدمة في الكتلة النقدية معدومة طيلة السنوات السبع الأولى، قبل أن تسجل قيمة ثابتة ضئيلة جداً وبمعدل موجب ابتداء من السنة الثامنة وإلى غاية السنة العاشرة.

❖ نتائج الدراسة.

توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

١ - اختلاف أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري تبعا للنظام الاقتصادي القائم، فخلال فترة الاقتصاد المخطط اتسمت بالحيادية وعدم الفعالية بسبب الدور السلبي للنقود واعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان، وبعد الصعوبات والمشاكل التي عرفها الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات والتي ألزمت السلطات النقدية إعادة النظر في نمط تسيير الاقتصاد والتوجه لاقتصاد السوق، استرجعت السياسة النقدية دورها التنموي وذلك بموجب قانون النقد والقرض الذي أسس لظهور سياسة نقدية حقيقية واضحة المعالم من خلال التوجه نحو الاعتماد على الأدوات غير المباشرة وتحديد الأهداف النهائية للسياسة النقدية وطرق الوصول لهذه الأهداف.

٢ - تباين توجهات السياسة النقدية المتبعة في الجزائر، وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة، حيث عرفت الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٤ اتباع سياسة توسعية بسبب الإفراط في الإصدار النقدي بغية مواجهة العجز المسجل في الميزانية، قبل أن يعاد مراجعتها خلال الفترة اللاحقة حيث اتجهت السلطات النقدية بعد تفاقم معدلات التضخم وتحت ضغط المؤسسات النقدية الدولية والتي لجأت إليها الجزائر بغية إصلاح أوضاعها الاقتصادية، إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية امتدت إلى غاية سنة ٢٠٠٠، وابتداء من سنة ٢٠٠١ وبعد تحسن الأوضاع النقدية الخارجية نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، عادت الجزائر مرة أخرى إلى

اتباع سياسة نقدية توسعية بالموازاة مع اتخاذ سياسة مالية توسعية كذلك من خلال تسطير عدة برامج تنموية ضخمة.

٣- عدم استقرار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، فخلال الفترة الممتدة ما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ١٩٩٩ عرف الميزان عدة صعوبات حيث سجل عجزا في أغلب سنوات هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار النفط حيث لم تتعدى حاجز ٢٠ دولار للبرميل على اعتبار أنه يشكل ٩٦% من الصادرات الجزائرية، قبل أن يسجل فائض خلال السنوات اللاحقة ابتداء من سنة ٢٠٠٠، كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار النفط حيث تجاوزت حدود المئة دولار للبرميل سنتي ٢٠١١ و٢٠١٢، لكن ما يعاب على هذا الفائض أنه يمتاز بالتذبذب وعدم الاستقرار وذلك لكونه مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

٤- ساهمت سياسة تخفيض العملة الوطنية التي أقرتها السلطات النقدية الجزائرية في استعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تأثيرها على أسعار كل من الصادرات والواردات، لكن هذه المساهمة كانت محدودة، وذلك لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني وتركيز الصادرات على المحروقات بنسبة كبيرة جدا تفوق ٩٦٪ من إجمالي الصادرات.

٥- أدى تخفيض معدل الخصم من طرف بنك الجزائر إلى تشجيع الائتمان المقدم للاقتصاد، مما سمح بزيادة الاستثمارات الإنتاجية وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، لكن وعلى غرار سياسة تخفيض العملة كانت مساهمة معدل الخصم في تحسين ميزان المدفوعات محدودة كذلك، لضعف أداء المنظومة البنكية، وبيروقراطية التسيير وتفشي الفساد.

٦ - عدم فعالية العرض النقدي في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، بسبب إفراط السلطة النقدية في الإصدار النقدي خصوصاً خلال الفترة السابقة لبرنامج التعديل والإصلاح الهيكلي بغية تمويل العجز الموازي بعد استحالة الحصول على قروض خارجية، حيث كان من المفروض تقليص العرض النقدي، إلا أن السلطات النقدية عملت عكس ذلك.

٧ - على الرغم من المساهمة المحدودة لكل من سياسة تخفيض العملة وكذلك معدل الخصم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، إلا أنه لا يمكن الجزم بفعالية السياسة النقدية في إعادة التوازن للميزان، وذلك راجع لكون مشكل الميزان في الجزائر هو مشكل هيكلي، ومن الصعب معالجة خلل هيكلي بواسطة إجراءات نقدية.

❖ الاقتراحات:

- ١ - اتخاذ سياسات اقتصادية حقيقية ذات طابع هيكلي من شأنها تنويع القطاع الإنتاجي الوطني وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ٢ - تعزيز استقلالية السلطة النقدية، والعمل على تنشيط السوق النقدي من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.
- ٣ - العمل على خلق بيئة استثمارية جذابة بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، وإلغاء القيود المفروضة عليه.
- ٤ - إقامة سوق مالية فعالة قصد الاتجاه إلى الاقتصاد التمويلي، ومسايرة الأوضاع الحاصلة على المستوى الدولي، لتسهيل عملية اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

٥ - خلق تنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية، لاسيما التنسيق بين السياستين المالية والنقدية مما يعطي فعالية أكبر في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية.

٦ - استغلال التدفقات المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في تحقيق تنمية شاملة، والتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط.

٧ - تفعيل الشراكة الأورو جزائرية، وتكثيف الجهود لدعم وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الفلاحي، لتمكينهم من المنافسة وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الملحق رقم (١): تطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)
الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الكتلة M1	نقد ورقية	نقد كتابية	أشباه النقود	الكتلة M2	معدل نمو (M2) (%)	معدل التضخم (%)
1990	270,082	134,942	135,141	72,923	343,005	--	١٦,٦٥
1991	324,933	157,2	167,793	90,276	415,27	21,06	٢٥,٨٨
1992	369,719	184,851	184,86	146,183	515,905	24,23	٢١,٦٦
1993	446,905	211,311	235,594	180,522	627,427	21,61	٢٠,٥٤
1994	475,834	222,986	252,847	247,68	723,514	15,34	٢٩,٠٤
1995	519,107	249,767	269,339	280,455	799,562	10,51	٢٩,٧٧
1996	589,1	290,884	298,217	325,958	915,058	14,44	١٨,٦٧
1997	671,57	337,621	333,953	409,948	1081,518	18,19	٥,٧٢
1998	826,372	390,42	435,952	766,09	1592,461	47,24	٤,٩٥
1999	905,183	439,995	465,187	884,167	1789,35	12,36	٢,٦٤
2000	1048,184	484,527	563,658	974,35	2022,534	13,03	٠,٣٣
2001	1238,51	577,15	661,36	1235,006	2473,516	22,29	٤,٢٢
2002	1416,341	664,688	751,653	1485,191	2901,532	17,3	١,٤١
2003	1630,38	781,339	849,04	1724,043	3354,422	15,6	٤,٢٦
2004	2160,581	874,347	1286,233	1577,456	3738,037	11,43	٢,٩٦
2005	2421,421	920,964	1500,475	1736,164	4157,585	11,22	١,٢٨
2006	3167,64	1081,358	2086,28	1766,105	4933,744	18,67	٢,٣١
2007	4233,573	1284,493	2949,08	1761,035	5994,608	21,5	٢,٦٧
2008	4664,968	1539,975	3424,954	1991,04	6955,968	16,03	٤,٨٦
2009	4944,159	1829,348	3114,81	2228,893	7173,052	3,12	٥,٧٢
2010	5756,46	2098,629	3657,83	2524,281	8280,74	15,44	٢,٩١
2011	7141,699	2571,481	4570,218	2787,489	9929,188	19,9	٤,٥٢
2012	7681,8	2952,3	4729,5	3331,5	11013,3	10,91	٨,٨٩

Source:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors série, Juin 2012.
- La Banque mondiale
- Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2012 .

تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال
الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢م) د/ علاوي محمد لحسن، الأستاذ/ بوروشة كريم

الملحق رقم (٢): تطورات حسابات ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
ميزان العمليات الجارية	1,95	2,39	1,3	0,8	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91	0,02	8,93	7,06
الميزان التجاري	3,11	4,67	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,59	1,51	3,36	12,3	9,61
الصادرات	12,88	12,44	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14	12,32	21,65	19,09
محرقات	12,35	11,97	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77	11,91	21,06	18,53
أخرى	0,53	0,47	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37	0,41	0,59	0,56
الواردات	-9,77	-7,77	-8,3	-7,99	-9,15	-10,1	-9,09	-8,13	-8,63	-8,96	-9,35	-9,48
صافي التحويلات	1,53	1,29	1,39	1,14	1,4	1,12	0,88	1,06	1,06	0,79	0,79	0,67
ميزان حساب رأس المال	-1,57	-1,89	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83	-2,4	1,36	-0,87
الاستثمار المباشر	-0,04	-0,08	0,03	0	0	0	0,27	0,26	0,5	0,46	0,42	1,18
رأس العام (صافي)	-0,44	-1,23	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,4	-2,51	-1,33	-1,97	-1,96	-1,99
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	-1,03	-0,56	-1,18	-0,48	-0,06	-0,2	-0,21	-0,04	0	-0,89	0,18	-0,06
الميزان الكلي	-0,22	0,5	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74	-2,38	7,57	6,19
الديون المعاد جنولتها					4,49	4,94	3,53	2,22	0,52	0	0	0
الاحتياطيات من غير الذهب	0,8	1,6	1,5	1,5	2,6	2,1	4,2	8,05	6,84	4,4	11,9	17,96
سعر برميل النفط			20,5	17,8	16,3	17,6	21,7	19,49	12,94	17,91	28,5	24,85
البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
ميزان العمليات الجارية	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45	0,4	12,15	19,7	12,3	
الميزان التجاري	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,6	7,78	18,21	27,94	20,16	
الصادرات	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,59	45,19	57,09	72,88	71,73	
محرقات	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,42	56,12	71,66	70,58	
أخرى	0,61	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,4	0,77	0,97	1,22	1,15	
الواردات	-12,01	-13,32	17,95	-19,86	-20,68	-26,35	-37,99	-37,4	-38,89	-44,94	51,56	
صافي التحويلات	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,59	3,16	
ميزان حساب رأس المال	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,46	3,18	0,36	-0,24	
الاستثمار المباشر	0,97	0,62	0,62	1,06	1,76	1,37	2,33	2,55	3,48	2,04	1,52	
رأس العام (صافي)	-1,32	-1,38	-2,23	-3,05	-11,89	-0,77	-0,43	1,52	0,14	-1,08	-0,62	
قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ	-0,36	-0,61	-0,26	-2,25	-1,08	-1,59	0,64	-0,6	-0,44	-0,6	-1,13	
الميزان الكلي	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,5	36,99	3,86	15,33	20,06	12,057	
الديون المعاد جنولتها	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
الاحتياطيات من غير الذهب	23,11	32,94	43,11	56,18	77,78	110,18	143,1	148,9	162,22	182,22	190,66	
سعر برميل النفط	25,24	28,96	38,66	54,64	65,85	74,95	99,97	62,25	80,15	112,94	111,04	

المصدر: - بنك الجزائر:

- Bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, hors série, Juin 2012.
- Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport annuel 2012.

الملحق رقم (٣): جدول نتائج اختبار ADF لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية
لمتغيرات الدراسة

النتيجة	القرار	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
		١٠٪	٥٪	١٪			
عدم استقرار السلسلة عند المستوى	رفض H_0	-٣.٢٧	-٣.٦٧	-٤.٥٣	٣.٠٠	النموذج (١)	(M2)
	رفض H_0	-٢.٦٥	-٣.٠٢	-٣.٨٠	٦.٤٠	النموذج (٢)	
	قبول H_0	-١.١٦	-١.٩٥	-٢.٦٨	٦.٠٩	النموذج (٣)	
عدم استقرار السلسلة بعد أخذ الفارق الأول	رفض H_0	-٣.٢٦	٢.٦٥	-٤.٤٩	-٥.٦٣	النموذج (١)	D(M2)
	قبول H_0	-٢.٦٦	-٣.٠٥	-٣.٨٨	-١.٤٨	النموذج (٢)	
	رفض H_0	-١.٦٠	١.٩٦	-٢.٧٠	-٣.١٥	النموذج (٣)	
استقرار السلسلة بعد أخذ الفارق الثاني	رفض H_0	-٣.٢٩	-٣.٧١	-٤.٦١	-٤.٥٨	النموذج (١)	D(D(M2))
	رفض H_0	-٢.٦٦	-٣.٠٤	-٣.٨٥	-٥.٣٤	النموذج (٢)	
	رفض H_0	-١.٦٠	١.٩٦	-٢.٦٩	-٦.٦١	النموذج (٣)	
عدم استقرارية السلسلة عند المستوى	قبول H_0	-٣.٢٥	٢.٦٣	-٤.٤٤	-١.٥٥	النموذج (١)	(ER)
	رفض H_0	-٢.٦٤	-٣.٠٠	-٣.٧٦	-٣.٢١	النموذج (٢)	
	قبول H_0	-١.٦٠	-١.٩٥	-٢.٦٧	-٠.٦٩	النموذج (٣)	
استقرارية السلسلة بعد أخذ الفارق الأول	رفض H_0	-٣.٢٦	٢.٦٤	-٤.٤٦	-٣.٢٧	النموذج (١)	D(ER)
	رفض H_0	-٢.٦٤	-٣.٠١	-٣.٧٨	-٣.٠١	النموذج (٢)	
	رفض H_0	-١.٦٠	-١.٩٥	-٢.٦٧	-٢.٦٥	النموذج (٣)	
عدم استقرارية السلسلة عند المستوى	قبول H_0	-٣.٢٦	٢.٦٥	-٤.٤٩	-٢.٠٧	النموذج (١)	(DR)
	قبول H_0	-٢.٦٥	-٣.٠٢	-٣.٨٠	-١.١٤	النموذج (٢)	
	قبول H_0	-١.٦٠	-١.٩٥	-٢.٦٧	-١.٣٦	النموذج (٣)	
استقرارية السلسلة بعد أخذ الفارق الأول	رفض H_0	-٣.٢٦	٢.٦٤	-٤.٤٦	-٣.٤٦	النموذج (١)	D(DR)
	رفض H_0	-٢.٦٥	-٣.٠١	-٣.٧٨	-٣.٥٨	النموذج (٢)	
	رفض H_0	-١.٦٠	-١.٩٥	-٢.٦٧	-٣.٣٧	النموذج (٣)	
عدم استقرارية السلسلة عند المستوى	قبول H_0	-٣.٢٥	٢.٦٣	-٤.٤٤	-٣.٢٦	النموذج (١)	(BP)
	رفض H_0	-٢.٦٤	-٣.٠٠	٣.٧٦	-٢.٠٣	النموذج (٢)	
	رفض H_0	-١.٦٠	-١.٩٥	-٢.٦٧	-١.٤٩	النموذج (٣)	

تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال
الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢م) د/ علاوي محمد لحسن، الأستاذ/ بوروشة كريم

استقرارية السلسلة بعد أخذ الفارق الأول	رفض H_0	-٢.٢٦	٢.٦٥	-٤.٤٩	-٥.١٣	النموذج (١)	D(BP)
	-						
	رفض H_0	-٢.٦٥	-٣.٠٢	-٣.٨٠	-٥.٣٠	النموذج (٢)	
	رفض H_0	-١.٦٠	-١.٩٥	-٢.٦٨	-٥.٣٣	النموذج (٣)	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 7.

الملحق رقم (٤): تحديد فترات الإبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: B DR ER M2 Exogenous variables: C Date: 10/07/14 Time: 11:43 Sample: 1990 2012 Included observations: 20					
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-372.6170	NA	2.67e+11	37.66170	37.86085
1	-267.0989	158.2771*	36095822*	28.70989*	29.70563*
2	-263.0268	4.479316	1.50e+08	29.90268	31.69500
3	-239.8507	16.22332	1.51e+08	29.18507	31.77397
* indicates lag order selected by the criterion LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level) FPE: Final prediction error AIC: Akaike information criterion SC: Schwarz information criterion HQ: Hannan-Quinn information criterion					

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *EViews*.

تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال
الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢م) د/ علاوي محمد لحسن، الأستاذ/ بوروشة كريم

الملحق رقم (٥): نتائج اختبار غرانجر للسببية

الفرضية الصفرية	F المحسوبة	الاحتمالية (%)	القرار
DR لا تسبب BT	٨.١٨	٠.٠١	وجود علاقة سببية
BT لا تسبب DR	٠.٥٢	٠.٤٧	عدم وجود علاقة سببية
ER لا تسبب BT	٣.٦٦	٠.٠٧	وجود علاقة سببية
BT لا تسبب ER	٠.٥٣	٠.٤٧	عدم وجود علاقة سببية
M2 لا تسبب BT	٢.٣٣	٠.١٤	عدم وجود علاقة سببية
BT لا تسبب M2	١.٧٦	٠.٢٠	عدم وجود علاقة سببية
ER لا تسبب DR	٢١.٣٩	٠.٠٠٠٢	وجود علاقة سببية
DR لا تسبب ER	٢.٣١	٠.١٤	عدم وجود علاقة سببية
M2 لا تسبب DR	1.3E-05	٠.٩٩	عدم وجود علاقة سببية
DR لا تسبب M2	٠.٣	٠.٥٨	عدم وجود علاقة سببية
M2 لا تسبب ER	٠.٠٠٩	٠.٩٢	عدم وجود علاقة سببية
ER لا تسبب M2	٠.٨٦	٠.٣٦	عدم وجود علاقة سببية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews.

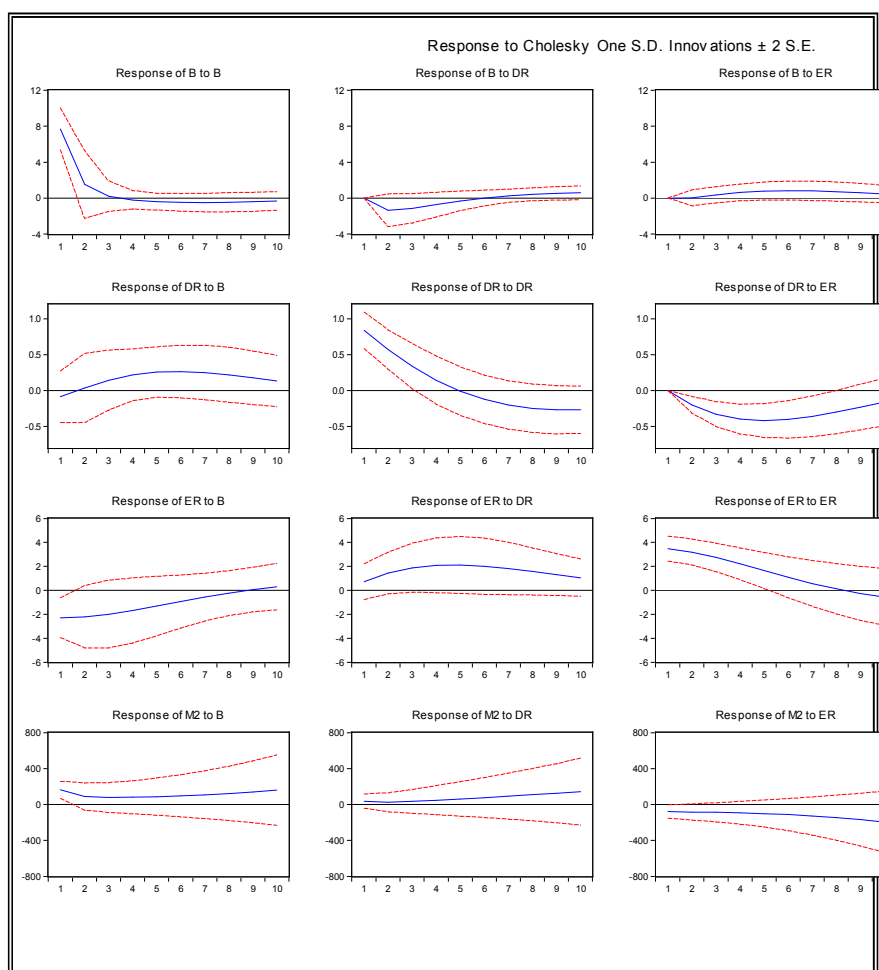
الملحق رقم (٦) يبين تحليل تباين خطأ التنبؤ لميزان المدفوعات

Variance Decomposition of B:					
Period	S.E.	B	DR	ER	M2
1	7.702359	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	7.968173	97.05946	2.937068	0.000927	0.002548
3	8.061809	94.88292	4.920331	0.190772	0.005973
4	8.120884	93.57347	5.655371	0.759590	0.011568
5	8.173861	92.60300	5.745624	1.628966	0.022405
6	8.230236	91.69239	5.667198	2.597110	0.043307
7	8.289303	90.77135	5.673937	3.473847	0.080863
8	8.346630	89.86436	5.847480	4.144866	0.143293
9	8.398215	89.01317	6.168259	4.578208	0.240359
10	8.442310	88.24025	6.574703	4.801626	0.383421

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج *EViews*.

تأثير السياسة النقدية على آليات معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر خلال
الفترة (١٩٩٠-٢٠١٢م) د/ علاوي محمد لحسن، الأستاذ/ بوروشة كريم

الملحق رقم (٧): يمثل دوال الاستجابة



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews.